EuroMed Non-Governmental Platform
Plate-forme non gouvernementale EuroMed
منبر المنظمات غير الحكومية الأورو-متوسطي

البيان الختامي

المنتدى المدني الأورومتوسطي 2008

"التنقّل والحياة المشتركة في الفضاء الأورومتوسطي"

مرسيليا من 31 تشرين الأول/أكتوبر
حتى 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2008

ينظّمه **منبر المنظمات غير الحكومية الأورومتوسطي**

بدعم الرئاسة الفرنسية للاتّحاد الأوروبي

المفوضية الأوروبية

Siège social / legal Headquarters
EUROMED
C/o Maison de l'Europe
35-37, rue des Francs-Bourgeois
F-75004 Paris
SIRET 484 239 371 00012

Siège administratif / Office
EUROMED
3, rue Jacques Hillairet
75012 Paris
Tél +33 (0)1 40 19 08 00 – Fax +33 (0)1 40 19 08 60
platform@euromedplatform.org

شدد ممثلون وممثلات عن منظمات المجتمع المدني في شمال المتوسط وجنوبه (250 فرداً)، عند اجتماعهم في مرسيليا، من 31 تشرين الأول/أكتوبر حتى الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر 2008، على تشبثهم بالشراكة الأورو – متوسطية التي تم إعلانها في برشلونة 1995. فمنطقة المتوسط شهدت ميلاد أعظم آمال الإنسانية كما على أفظع مآسيها، وعوض أن تكون هذه المنطقة حدودًا فاصلة، تم تحويلها إلى مكان للتبادل لجأ إليه رجال ونساء منذ آلاف السنين بهدف التعرف على قارات جديدة والانفتاح على بقية العالم. وهكذا قدّمت الحضارات التي رأت النور في هذه المنطقة تجربة مذهلة للإنسانية من دون إعطاء الدروس ومن دون إنكار الآمال وحالات الإحباط التي ولّدتها ولا تزال تولّدها. إنّ تاريخ شعوب المتوسط يهم العالم، ومسار العالم يهم شعوبنا، فنحن نساهم من خلال جمعياتنا المتعددة الأهداف في صنع هذا التاريخ ونحن نقر بحقّنا في إسماع صوتنا.

نشير إلى أنّ إنشاء "مسار برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط" أثار نقاشات متعددة وأدّى إلى طرح بعض التساؤلات التي عكست قلق المشاركين إزاء أهداف هذا الاتحاد الجديد للشراكة وشروط حكمه والمخاطر التي يمكن أن يولّدها. على أي حال، إن الشراكة الأورو – متوسطية القائمة على أساس إرادة تشارك مصير واحد، يحترم تنوع البلدان الشريكة، عليها أن تقوم أيضًا على أساس احترام القيم والمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي نحتفل هذه السنة بذكراه الستين. تشكّل تلك القيم معايير كونية يحق لكل الشعوب النفاذ إليها والاستفادة منها، وأمّا تجاهلها أو إضعافها في شمال المتوسط كما في جنوبه، فلن يساهم إلا في تعزيز الديكتاتوريات وأعمال الظلم والعنف الأعمى.

ومن ضمن هذه المعايير التي لا يحق لأي كان خرقها، نذكر حرية التجمع ووجود مجتمع مدني مستقل ذي سيادة والاعتراف بهذا المجتمع، وكلها تشكل شرطًا من الشروط الأساسية لمسار المجتمعات الديمقراطي؛ وفي أغلب الأحيان، وخاصة في جنوب المتوسط، يكون المجتمع المدني موضع تشكيك غير مقبول ويتعرض أعضاؤه لقمع غير مسموح، بل ويتم التشكيك اليوم بمشاركة ممثلي المجتمع المدني في مؤسسات الشراكة.

إن المشاركين والمشاركات في المنتدى المدني في مرسيليا، شدّدوا خلال اجتماعات المنتديات المدنية السابقة وما زالوا يشدّدون على أنّ هذه المنطقة من العالم لن تعرف الاستقرار والديمقراطية إلا بإحلال السلام، ما يقتضي الاعتراف بكافة الدول في إطار حدودها وتخلي كل الدول المعنية عن امتلاك الأسلحة النووية أو الامتناع عن تصنيعها. إن استعمار فلسطين واحتلالها واحتلال مزارع شبعا وضم القدس الشرقية والجولان الحصار المفروض على غزة ومصير الشعب الفلسطيني بشكل عام، لهي

أعمال تشكل حرماناً من الحقوق الأساسية. وإننا لندعو المجتمع الدولي عمومًا والاتحاد الأوروبي خصوصًا إلى العمل حتى يتم فورًا تطبيق قرارات الأمم المتحدة.

يندرج احترام المساواة بين الرجل والمرأة وتعزيز هذه المساواة بشكل فعّال ضمن إطار وجوب احترام الحقوق الدولية غير القابلة للتجزئة. وتشكل المساواة هذه شرطًا أساسيًا في مسار الديمقراطية والتنمية كما وتتطلّب علمنة القانون. ولا يمكن لأي مجتمع، تحت طائلة التقهقر، أن يحتجز نصفه خلف ستار التمييز على أساس الجنس. فما من دافع ثقافي أو ديني أو أي دافع آخر مهما كانت طبيعته أن يبرر عدم المساواة بين الرجل والمرأة أو أعمال العنف التي تُمارس ضدّ المرأة. وفي هذا الإطار، يمكن القول إن تماسك وتقدّم مجتمعات شمال المتوسط وجنوبه يتطلّب وضع حد لأشكال التمييز كافة، إن كان هذا التمييز مبنيًا على أساس الأصل القومي، الدين، أو الميول الجنسية.

أدّت حركات الهجرة دورًا مهمًا في هذه البقعة من العالم، وهي تشكل فيه حقيقة ملموسة منذ أن تمكّن الرجال والنساء من التنقل وتندرج في تاريخ مجتمعاتنا. إن عولمة التبادلات، وتطور وسائل النقل والسرعة المتزايدة يومًا فيوم في تداول المعلومات هي عوامل ساهمت في الدفع قدمًا بهذه الظاهرة، وما يساهم أيضًا في تعظيمها هو غياب التأمينات الاجتماعية الأساسية وعدم توفّر فرص العمل اللائق. قد تم استكمال الطريق التقليدي جنوب/شمال بطريق جنوب/جنوب لا يقل أهمية عنه، وبدلاً من اعتبار هذه الحركات مصدر غنى، نلاحظ أنّ الإقامة الجبرية تُفرَض على ملايين الأفراد الذين يُمنَعون من التنقل.

لقد شكل الاتحاد الأوربي والحكومات التي تحركه قارة أوربية محصنة لا تتردد في احتجاز الرجال والنساء والأطفال، وهم نفسهم الذين يموتون في الصحراء أو في البحر، ونفسهم الذين يتم طردهم علماً أنهم قد يدفعون في بعض الأحيان حياتهم ثمنا للعودة. أضحت بلدان جنوب المتوسط مدعوة لتوسيع حدود الاتحاد الأوربي إلى حدودها نفسها ومعاملة الأجانب الذين يصلون إليها معاملة أكثر فظاعة، في ظل ضعف دول القانون التي يعرفونها.

في الإجمال، يتم تجاهل اللاجئين واللاجئات، فهم يعيشون في معاناة دائمة ويُعامَلون وكأنهم محتالون. كذلك، يُمنَع المهاجرون والمهاجرات من الحصول على عمل بشكل منتظم ويتم اعتبارهم كلاجئين، ما يعزّز الاستبداد الشرعي؛ فبالتالي، تبدو عملية نسج الروابط الفنية أو مزج الثقافات أو زيارة الأسرة وكأنها ممارسات ارتجالية خاضعة لإرادة الدول التعسفية.

تعمل هذه السياسات المتّبعة على بناء الأسوار بالمعنى المجازي والحقيقي للكلمة، وعلى منحها طابع الشرعية، كما أنّها تعمل على احتجاز المجتمعات ضمن موقف يبدو الأجنبي من خلاله وكأنّه الشر بعينه. ولم يعد من النادر أن نسمع اليوم المسؤولين السياسيين يلقون خطابات معادية للأجانب بشكل صريح أو حتى خطابات عنصرية وكل ذلك باسم هوية تنأى بنفسها عن كل غنى خارجي. وخطورة هذه الأعمال تكمن في تجميد المجتمعات فتتحوّل كافة العلاقات في ما بينها إلى نوع من المواجهة، وفي خلق سلسلة من المواجهات داخل كل مجتمع بين الذين يُنظر إليهم على أنهم غير مرغوب فيهم أو المنحدرين من أولئك غير المرغوب فيهم من جهة، و"المواطنين" من جهة أخرى.

فضلاً عن ذلك، لهو وهم من الأوهام الاعتقاد بأن إنشاء فضاء اقتصادي يكفي لوحده أن يحل مكان الديمقراطية، واحترام الحريات المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لذا لا بدّ من دعم كل إرادة ترمي إلى تنمية هذه المنطقة ولا سيما في المجال الاقتصادي، مع الأخذ بالاعتبار أن تنقل الفاعلين يشكل شرطًا أساسيًا لهذه التنمية.

إن المهاجرين والمهاجرات واللاجئين واللاجئات لا يشكلون أي خطر كان، وسيادة الدول ليست مهددة بقدوم أفراد شكلوا دومًا مصدر غنى اجتماعي، واقتصادي، وثقافي وديمغرافي. لذلك، ندعو إلى اعتماد سياسة أخرى تأخذ بالاعتبار واقعًا لا يمكن اختزاله في المعالجة الأمنية وتنظر إلى عملية تنقل الأفراد كنتيجة طبيعية للتنمية المشتركة وللتبادل بين مختلف المجتمعات. ندعو الدول لاعتبار التنقل الحر للأفراد كعامل أولوي للتقدم الاجتماعي في هذه المنطقة.

وبناءً على ما تقدّم، نصوغ المقترحات التالية:

1. **إننا نطالب بإنهاء نظامِ التأشيرات القصيرة الأمد، لأنها تعيق العلاقات الأسرية والتبادلات الإنسانية، كما أنها تؤثّر سلبًا على التبادلات الثقافية، والعلمية والتربوية.**

2. **إننا نطالب كافة الدول الأعضاء في الشراكة الأورو متوسطية بالتصديق على كافة المعاهدات الدولية، وبخاصة اتفاقية جنيف المتعلقة بحق اللجوء والاتفاقية المتعلقة بحقوق المهاجرين، وهما اتفاقيتان تخوّلان حماية الحريات المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيزها. ونطالب كذلك برفع كافة التحفّظات ولاسيما تلك التي تم تسجيلها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، والتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق لها. بالإضافة إلى ذلك يُفرض على كافة الأعضاء احترام اتفاقية مناهضة التعذيب وبالتالي يُمنع إقصاء أي فرد أجنبي أو طرده إذا كان سيتعرّض لمعاملة سيّئة أو للتعذيب.**

3. **إننا نطالب كافة الدول الأعضاء في الشراكة الأورو – متوسطية بإقرار حرية تنظيم الجمعيات وتشكيل النقابات واحترام هذه الحريات، وبإقرار استقلالية المجتمع المدني وسيادته؛ وندعو إلى تعزيز وسائل المجتمع المدني وبخاصة لدعم دوره في حماية اللاجئين والمهاجرين. وفي السياق نفسه، ندعو الأعضاء الشريكة أن تعزّز مكانة المجتمع المدني في كافة هيئات الشراكة الأورو – متوسطية، حتى في منحاها الجديد الذي يشكله الاتحاد من أجل المتوسط.**

4. **إننا نطالب بانعقاد المؤتمر الوزاري الأورو-متوسطي في العام 2009 من أجل متابعة خطة عمل اسطنبول ووضع آليات مستقلة للمتابعة ومؤشرات التقييم لتعزيز قضية المساواة بين الرجل والمرأة ضمن هذه الخطة، وكذلك كافة سياسات الشراكة الأورو-متوسطية وسياسة الجوار الأوروبية. نطالب أيضًا بإلغاء الأحكام الواردة في الاتفاقيات الثنائية التي تتعارض مع مسألة المساواة بين الرجل والمرأة ونطالب الدول بضمان الحقوق الدولية للنساء المهاجرات وتحديدًا الوضع القانوني المستقل وحماية الحق في لمّ الشمل العائلي وحماية المرأة من الاتّجار ومن جميع أشكال العنف.**

5. إننا نطالب كافة الدول الأعضاء في الشراكة الأورو – متوسطية بتطبيق سياسة تربوية تكافح ضدّ جميع أشكال التمييز، والعنصرية والتفرقة بين الجنسين ومعاداة الأجانب. ونطالب بأن تتضمّن السياسات المتبعة في إطار الشراكة الاورو–متوسطية حرية تنقّل الشباب على وجه الخصوص، ما يؤدي بحسب أهداف الألفية للتنمية، إلى تعزيز الأنظمة التربوية التي يجب أن يستفيد منها الجميع.

6. نطالب الدول أن تجعل من مسألة حماية البيئة والموارد الطبيعية في المتوسط أبرز أولوياتها، إذ نعتقد كل الاعتقاد أن تدهور النظام البيئي يعيق التنمية المستدامة ويسبّب بتفاقم ظواهر الهجرة القسرية. كذلك، على البلدان الشريكة أن تقوم بكافة الجهود اللازمة لمكافحة التغيّر المناخي الذي يعتبر عاملاً أساسيًا من عوامل الهجرة من هذه المنطقة وإليها، هذا ما تبيّنه أكثر فأكثر الدراسات العلمية.

7. في حين أنّ هذه المنطقة تعاني من الأزمة التي يشهدها العالم حاليًا، ندعو المجتمع الأورو–متوسطية إلى أن يجعل من مواضيع الهجرة ومعالجة البطالة ومكافحة الفقر أولوية برامجه الاجتماعية والاقتصادية. يجب أن تشكل الهجرة مؤشرًا في تقييم نتائج السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمعاهدات التجارية الناتجة عن الاتفاقات بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المتوسط الجنوبية. يجب أن تأخذ المفاوضات الحالية حول الزراعة والخدمات بالاعتبار التوصيات الصادرة عن دراسة تقييم التأثير على الاستدامة نتيجة إنشاء منطقة التجارة الحرة الأوروبية–المتوسطية. نطالب بعدم استخدام المساعدات المالية في إطار الشراكة كمشروطية لتطبيق آليات تحرير الاقتصاد أو لتنفيذ التدابير الأمنية المتعلقة بالهجرة أو الإرهاب. ولا بدّ من الإقرار بمشاركة المجتمع المدني وبدوره الفعّال في المجال الاجتماعي والاقتصادي.

8. نطالب بدعم وسائل الإعلام المستقلة والبديلة ومساعدتها وحمايتها في إطار تدابير إقليمية جديدة. في الواقع، نلاحظ أنه يجري بحرية تامة تداول بعض الصور المنحازة التي تشوّه الواقع في حين تتم عرقلة تنقّل الأفراد، رجالاً ونساءً. إلاّ أنه من خلال الإعلام البديل وشبكاته سيتمكن سكان المتوسط على تنوعهم الثقافي، من إنتاج الصور والكتابات الخاصة بهم.

ندعو كافة منظمات المجتمع المدني، من خلال التوصيات التي اعتمدها المنتدى، العمل على إدراج حرية تنقّل النساء والرجال في بلداننا ضمن برنامج عملها وعلى جعلها أولوية فعلية من أولويات السنوات التالية.

حرّر في مرسيليا في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر 2008

Siège social / legal Headquarters
EUROMED
C/o Maison de l'Europe
35-37, rue des Francs-Bourgeois
F-75004 Paris
SIRET 484 239 371 00012

Siège administratif / Office
EUROMED
3, rue Jacques Hillairet
75012 Paris
Tél +33 (0)1 40 19 08 00 – Fax +33 (0)1 40 19 08 60
platform@euromedplatform.org